ـ ونفحص زيادة على ذلك كل التواليف التي بامتزاجها يمكن أن تؤلف الأنظمة المختلفة التي تكلمنا عليها فإذا اجتمعت فيها بينها أمكنها أن تحيل الجمهوريات إلى الديماغوجية وبهذه التواليف المؤلفة من أنصاف أجزاء التي أعمد إلى فحصها هنا والتي لم تكن قد درست بعد أعني ما يلي: بما أن الجمعية العمومية وانتخاب الحكام هما في النظام الأوليغرشي فالنظام القضائي أو بما أن المحكام والجمعية العمومية هما مرتبتان بحسب النظام الأوليغرشي فانتخاب الحكام يمكن أن يكون على طريقة أرستقراطية بحتة ويمكن إن شئت افتراض الطريقة الفلانية الأخرى للتواليف بشرط ألا تكون الأجزاء الأساسية للحكومة قد رتبت في نظام وحيد. كما أننا قلنا كذلك أي الحكومات تناسب الديمقراطية وأي شعب يستطيع بل الذي يلزم أن يعرف على الخصوص إنما هو وسيلة إقامة هذه الحكومة وستكفي إيضاحاتنا لتفهم حق الفهم الصورة السياسية التي هي مقابلة تمام المقابلة لتلك التي تسمى عادة الأوليغرشية. لأنه إنما هو بالتأليف بينها أن تنتج تفاريق الديمقراطية هنا الزراع وهناك الصناع وهنالك الأجراء. مع ثانيها أو الثالث مع الآخرين لا يكون ديمقراطية طيبة كثيراً أو قليلاً فحسب ٣٨٠ه ـ أما العلة الثانية فهاكها إن النظم التي تشتق من المبدأ الديمقراطي والتي تظهر أنها نتيجة خاصة له فإنها تغير تماماً بالتواليف المختلفة طبع الديمقراطيات. هذه الأنظمة يمكن أن تكون أقل تعداداً في الدولة الفلانية وأكثر تعداداً في الدولة الفلانية الأخرى أو أن توجد كلها مجتمعة في دولة ثالثة فيهم معرفتها كلها بلا إن مؤسسي الدول يعنون بأن يجمعوا حول مبدئهم العام كل المبادئ الخاصة التي تتعلق به لكنهم ينخدعون في التطبيق كما نبهت إلى ذلك عند معالجة خراب الدول وسلامتها فلنعرض الآن القواعد التي عليها ترتكز المذاهب يكاد يظن عند سماع هذه القاعدة لأن الحرية كما يقال هي الغرض الثابت وضعت هذه القاعدة فينتج عنها أن السواد يجب ضرورة أن تكون له السيادة وأن قرارات الأكثرية يجب أن تكون هي القانون الأعلى، يصدر عن هذا المبدأ: أن جميع المواطنين يجب أن يكونوا سواء. الفقراء في الديمقراطية هم السادة دون الأغنياء لأنهم هم الأكثر عدداً، إن هذا هو خاصة الحرية كما أن خاصة الرق ألا يكون للمرء اختيار حر. فانظر كيف يضاف هذا في ذلك المذهب إلى الحرية التي تجيء من المساواة. التواليف التي يمكن أن يقبلها هي الآتية وحدها. كلهم يجب أن يتأمروا على كل فرد وكل فرد يتأمر على الجميع على طريق التبادل كل الوظائف فيها يجب أن تعطى بالقرعة أو على الأقل كل تلك التي لا تقتضي تجربة ولا أهلية خاصة، يقوم مرتين بالوظيفة عينها، أو على الأقل أن يكون ذلك من الندرة بمكان. ويكون ذلك فقط في الوظائف الأقل أهمية. ينبغي أن يكون القيام بالوظائف لمدة قصيرة وإن لم وإلا تكن كلها فعلى الأقل كل تلك التي يجب أن تكون خاضعة لهذا الشرط. يجب أن يكونوا قضاة في جمع الأقضية أو فيها كلها تقريباً على الأقل، القضايا الأهم والأشد خطراً مثل حسابات الدولة والموضوعات السياسية المحضة وأخيراً في جميع العقود الفردية والجمعية العمومية يجب أن يكون حكمها نهائياً في جميع المواد أو على الأقل في الرئيسية منها، كل سلطة من الحكام الثانويين أو لا تترك لهم إلا السلطة على الأشياء التافهة. مجلس الشيوخ هو نظام جد ديمقراطي حيث جميع المواطنين لا ينبغي له أن يقبض من الخزانة العامة مكافأة على حضور الجمعيات ولكن حيث المكافأة القانونية لا تلبث أن يستدعى كل شيء إليه كما قلت في جزء هذا السفر لكنه يلزم قبل كل شيء أن يعمل على أن تكون جميع 1)الخدمات ذات راتب : الجمعية العمومية والمحاكم والوظائف الصغيرة، المولد والثروة والعلم فإن مشخصات الديمقراطية هي السوقية والفقر واتخاذ الأنظمة العامة لجميع الديمقراطيات. وهي تستمد مباشرة من المبدأ الذي يعلن أنه ديمقراطي أي مبدأ المساواة الكاملة لجميع المواطنين ما داموا لا السواد المساواة تقتضي ألا يكون للفقراء من السلطة أكثر مما للأغنياء، وما من وسيلة أفعل من تلك تكفل للدولة المساواة والحرية. ١١ ـ وهنا يمكن أن يتساهل أيضاً ماذا تكون تلك المساواة؟ أفيلزم توزيع المواطنين بحيث إن النصاب المملوك لألف من بينهم يكون مساوياً للنصاب المملوك لخمسمائة آخرين وأن يعطي حينئذ إلى كتلة الأولين من الحقوق بقدر ما يكون للآخرين أم إذا أهدر هذا النوع من المساواة يجب أن يؤخذ من بين الخمسمائة من جانب ومن بين الألف من جانب آخر عدد مساو من المواطنين الذين هم على السواء ممنوحون حق اختيار الحكام والحضور في المحاكم؟ أفيكون هذا هو المذهب الأعدل بحسب القانون الديمقراطي؟ أم يلزم إعطاء ليس إلا في حكم الأكثرية وعلى رأي أنصار الأوليغرشية العدل هو في حكم إن المبادئ الأوليغرشية نقضي قدماً إلى الطغيان لأنه إذا كان فرد هو وحده أغنى من الأغنياء الآخرين بجمعهم فيلزم تبعاً لقانون الأوليغرشية أن يكون هذا الفرد هو الأغنياء كما قلت فيما سبق لإيجاد مساواة يرضاها كل حزب يلزم أن يبحث عنها في المبدأ ذاته الذي يستند إليه كل من الطرفين في حقه السياسي. ١٣ ـ وإني لأقبل إذاً هذا المبدأ غير أنني أجد أن الدولة تتألف من جزأين : الأغنياء والفقراء فليكن قرار هؤلاء وهؤلاء أي قرار أكثريتيهما المزدوجة هو فإن يكن خلاف فليكن رأي الأكثرين عدداً وأولئك الذين هم أعظم ستة من الأغنياء فأربعة الأغنياء الباقون ينضمون أخرى يكون هو الأولى بالاعتبار. ٢) فإذا كان النصاب متساوياً من الجهتين فالأمر ليس محيراً أيضاً أكثر مما يكونه اليوم توزع

Summarized by © lakhasly.com

الأصوات في الجمعية العمومية أو في المحكمة. وحينئذ صعوبة الوصول إلى الحق في أمر المساواة والعدل فالأمر دائماً أهون من أن الضعف يطالب الحدود التي يجب أن تحتفظ بها . ١ ـ (١) من بين الأربع الصور للديمقراطية التي قررناها خيرها هي تلك التي قد أنزلتها المنزلة الأولى في الاعتبارات التي عرضتها آنفاً. جميعاً. وأعني الأولى على حسب التقسيم الذي أشرت إليه في طبقات الشعب. من أجل ذلك ولما أنها ليست غنية فهي تعمل بلا انقطاع ولا تستطيع أن تتجمع إلا نادراً. ولما أنها لا تملك الضروري فهي تدأب على الأعمال التي منها تغتذي. غير ذلك من الخيرات ولأن يعمل المرء من أن يحكم ويتأمر حيث تكون مزاولة السلطة لا تأتي بمنافع جليلة، ٢ (٢) وإن ما يثبته حق الإثبات هو أن أسلافنا كانوا يحتملون أنواع الطغيان يشبع من دون مشاطرتها في انتخاب الرؤساء ومع ترك هذا الحق لبعض الناخبين الذين أخذوا على التوالي من جمع المواطنين بأسرهم، في منتيني، تظل راضية ما دامت تتصرف في المداولات على وجه السيادة، وقد كانت منتيني فيما سلف دولة ديمقراطية حقاً. الحكام وفحص الحسابات ودخول المحاكم وإخضاع الوظائف العليا لضرورات أو أنه مع بما لهم من ثروة أن يشغلوا هذا المركز حين يدعون إليه. وعلى هذا الوجه تتناول السلطان الأيدي الأشراف ما تكون ولا يشعر الشعب البتة بالغيرة من فلا خوف عليهم من الناس الذين هم أنزل منهم وأنهم دائماً الاستسلام لأهوائه، ومن أين يجيء كمالها؟ من أخلاق الشعب نفسه الذي تدير ١) كل الحكومات القديمة تقريباً كان لها قوانين صالحة لأن تصير فكانت إما أن تحد على جهة الإطلاق، للأراضي بحدود ما كان يجوز أن تتعدى وإما أنها كانت تعين وضع الملكيات، سواء حول المدينة أو في الأجزاء المتباعدة من أرض الوطن. بل كانت تضيف أحياناً إلى هذه الاحتياطات تحريم الفلاحات الأولية أبداً. ٦ ـ (٢) فإذا أريد اليوم إصلاح كثير من سوء استعمال الحقوق فيمكن الرجوع إلى قانون الآفيتيين الذي سوف يكون تطبيقه سعد الأثر في الموضوع الذي ومع المواطنين مع ذلك في تلك الدولة يزرعون جانباً من الأرض. بعد الشعب الزراعي وهو الشعب الأقبل ما يكون للديمقراطية يأتي العيشة الزراعية. وإن شعوب الرعاة مروضون على أعمال الحروب رياضة المعسكرات. أما الطبقات المخالفة لهذين الضربين من الشعوب والتي تتكون منهم جميع الأنواع الأخرى للديمقراطيات تقريباً فإنهم أحط من هاتين الأولين : معيشتهم مهيئة وليس للفضيلة أثر في المشاغل العادية للصناع والتجار والأجراء. أما الزراع فهم على ضد ذلك متفرقون في المزارع يلتقون فيما بينهم على ندرة ولا يشعرون بتلك الحاجة ـ لكن إذا كانت أرض الوطن موزعة بحيث تكون المزارع بعيدة جداً عن فإن أكثرية المواطنين مضطرة حينئذ أن تهاجر من المدينة وتذهب فتعيش في الأرياف، وقد يقرر أن طبقة التجار لا يمكنها أن تجتمع أبداً في جمعية عمومية تلك هي المبادئ التي عليها يجب تأسيس أولى الديمقراطيات وخيرها. ويمكن بلا عناء أن يستخرج من ذلك نظام سائر الديمقراطيات الأخرى تتوالى دركاتها تبعاً للطبقات المختلفة للشعب حتى تصل إلى تلك الطبقة السافلة التي ـ (١) أما هذه الصورة الأخيرة للديماغوجية حيث يشترك جمع المواطنين في الحكومة بنصيب فلا تستطيع كل دولة أن تحتملها وتكون حياتها موقتة جداً إلا أن تتضافر الأخلاق والقوانين على إمساكها. ولقد بينا فيما مر معظم العلل التي تؤدي بهذا الشكل السياسي والدول الجمهورية الأخرى. الناس أكثر ما يستطيعون ولا يترددون البتة أن يلفوا في عداد المواطنين من هم أولئك الذين ليسوا مواطنين إلا بإحدى الجهتين أعني جهة الأب أو جهة الأم. ٢) تلك ومع ذلك لأنهم لكن متى نما ملأ الأبصار جميعاً. قد يمكن لصالح هذه الديمقراطية اتخاذ الوسائل التي اتخذها وينبغي أن يخلق فوق ذلك عدد عظيم من القبائل والبطون الجديدة. يلزم مثال ذلك العصيان المسموح به للعبيد وهو شيء ربما يكون وفجور النساء والأولاد فيرخص لكل أحد أن يعيش كما تبع نظرية تنظيم السلطان في الديمقراطية. عدم المغالاة في نتائج 1) هي في معرفة كيف يقدر لها البقاء. مر، نعني بأن نبعد بعناية جميع أسباب الانحلال وألا نشرع إلا قوانين، صريحة تحتوي على جميع المبادئ التي يرتكز عليها بقاء الدول. ينبغي الاحتراس أيضاً من أن يحسب ديمقراطية أو أوليغرشية كل ما يثبت مبدأ الديمقراطية أو الأوليغرشية في الحكومة، بل تصرف العناية من باب أولي إلى ما يكفل للدولة البقاء الزمن الأطول. على أن من يحب الدولة التي يدير أمورها يسلك ويعنى بأن يسن في القانون أن أموال المحكوم عليهم في جنايات الخيانة العظمى لا تصير أبداً إلى الخزانة العامة بل يجب أن تخصص. للآلهة. يقضي بالعقوبات من الإكثار منها ما دام لا يعود عليه من ذلك نفع ما. ويلزم فوق ذلك اتقاء كثرة هذه الأقضية العامة بأن تضرب غرامات كبيرة على أولئك الذين وحينئذ يلزم أن يكون المواطنون جميعاً مخلصين للدستور بأشد ما يمكن أو على الأقل لا يتخذون سادة الدولة أنفسهم أعداء. العدد حيث يصعب اجتماع الجمعيات العمومية من دون أن يكافأ الذين الخاصة وإما بالمصادرات التي تحكم بها المحاكم التي ليس عندها من النزاهة للدولة إيرادات يلزم أن يكون عقد الجمعية العمومية نادراً وأعضاء المحاكم كالآخرين غير أن الحاجات تبقى هي هي بعينها، لأن إعطاء المساعدات إن صديق الشعب المخلص يعني بأن ويصرف وإنه ليحسن لصالح الأغنياء أن تركم واحدة لتلك التوزيعات فيبدأ بقبيلة قبيلة أو تبعاً لأي تقسيم على التوالي وفي هذه

Summarized by © lakhasly.com

الحالة يجب في الحق على الأغنياء أن يشاركوا في التكاليف الضرورية للدولة ولكن يجب أن يجتنب إلزامهم بالنفقات التي لا نفع منها. اجتلاب محبة الشعب، إن الطبقات العليا إذا اجتمع لها الذكاء والمهارة عنيت بمساعدة الفقراء وتوجيههم ومن جهة أخرى قد ضاعفت جميع الخدمات العامة بأن جعلت يمكن الحصول على هذه النتيجة بجعل أعضاء المصلحة الواحدة بعضهم الباب الرابع قواعده هي أضداد القواعد الديمقراطية. القيود المختلفة للنصاب إدارة الأوليغرشيات تقتضي فرط التبصر لأن المبدأ رديء. ضرورة حسن النظام. علاقة الأشكال المختلفة للأوليغرشية بتكوين الجيش أوليغرشيون يجب أن يقوموا بالنفقات العامة. ينبغي لكل نوع من الأوليغرشية أن يأخذ المقابل بالتضاد لكل وهذا على الخصوص منطبق على الجمهورية على المعنى الخاص. فالنصاب يجب أن يكون فيها متفاوتاً كبيراً وأصغر من أمر المناصب العامية وذات المنفعة التي لا صارف عنها، فمتى حاز المرء النصاب القانوني وجب أن يصل إلى الوظائف، الشعب إذ يلون السلطة بمقتضى النصاب يجب أن يؤلف بحيث يكون جزء المدينة ذو الحقوق السياسية أكبر من الجزء المجرد منها على أنه ينبغي أن يعنى كمثله أعنف عنفاً وأطغى طغياناً، هي رديئة فإن الأجسام صحيحة البنية والسفن التي أحسن بناؤها وأوليت ملاحين مهرة تستطيع أن تقاوم أكبر الأخطاء من دون أن يخشى عليها الهلاك. أما الأجسام الضعيفة والسفن المنهوكة التي ترك أمرها إلى ملاحين جهلة فلا السياسية أيها كانت أشد رداءة أولاها اقتضاء للاحتياط. فحق العدد إلا بحسن النظام. أربع الزراع والصناع والأجراء والتجار وأربعة أنواع من الأسلحة ضرورية الفرسان الذي هو حينئذ ملاك القوة القومية وأمنها يقتضي دائماً ثروة عظيمة لأن هذه الرجالة تتألف على العموم من أغنياء أكثر مما من فقراء، وعلى عكس ذلك الرجالة الخفيفة والبحرية فإنهما من عناصر ٤ ٢ من أجل ذلك كان الأغنياء في الدول التي فيها يكثر كتلة هذين العنصرين، ويمكن اتقاء هذا الشر باتباع طرائق القواد الذين يعرفون أن مقاتلة الفرسان والرجالة الغليظة. من أجل ذلك الأوليغرشية التي تتخذ رجالتها الخفيفة من الطبقات للأوليغرشية إذ تنتهز فرصة تفاوت الأسنان فتنتفع بالأسن من الرجال كما تنتفع الخفيفة وأن تدفعهم عند خروجهم من المراهقة إلى الأعمال الشاقة كما لو كانوا مصارعين ومع ذلك فعلى الأوليغرشية أن تعنى بتخويل الشعب الحقوق السياسية إما كما قد قلت آنفاً، وإما كما في دستور ثيبة بأن تشترط أن يكون المرء قد كف منذ مدة من الزمان عن كل عمل في مهنة غير كريمة، مرسيليا حيث يعين أولئك الذين بما لهم من الأهلية يستطيعون الحصول على الوظائف سواء أكانوا من الحكومة أم من الخارج. السياسية فإنه ينبغي أن يناط بها النفقات العامة التي يستطاع أداؤها وحينئذ لن يشكو الشعب بعد من إقصائه عن الوظائف ويغتفر حقده بلا عناء على أولئك الذين يجب أن يشتروا شرف تبوئها بأغلى ثمن والحكام يجب عليهم أن وأن يشيدوا بعض الآثار العامة، تلقاء ذلك يتمنى الشعب بقاء الدستور إذ يشارك ويكون ذلك في أعين الفقراء أقوى شهادة على ما ينفقه الأغنياء. المناصب السوق المحافظة على الشوارع والطرق إلخ. العقود تنفيذ الأحكام القضائية الشؤون الحربية، رئاسة الجمعية العمومية الشعائر الدينية والمدنية مراقبة النساء والأطفال ـ ختام نظرية تنظيم السلطات . ثم من الضروري كما قلت فيما مر أن تكون الوظائف قليلة العدد في الدول الصغيرة متكثرة في الكبيرة، وربما كان ذلك هو الكفالة المهمة لهذا الرغد الذي يطلبه فيما يظهر، أعضاء المدينة ٣ ـ ويأتي بعد هذا أمر آخر يتصل به اتصالاً وثيقاً وهو حفظ الملكيات العامةوالخاصة. وهذا التكليف يشمل المحافظة المنظمة على المدينة، ورعاية المباني للخصومات، تلك هي فهي بذلك متغايرة يمكن في الدول كثيرة والموظفون القائمون به يسمون تارة مفتشي المزارع وتارة حفاظ الغابات. وحفظ خزانة الدولة وتوزيع المصروفات بين الأبواب المختلفة للإدارة العامة. وهؤلاء الموظفون يسمون الجباة والخزنة أو الصيارفة وطبقة أخرى من الموظفين مكلفة تسجيل العقود نص الشكاوى والأحكام القضائية، عدة وظائف مع احتفاظها بجميع الاختصاصات التي عددتها. يسمون مسجلين وكتبة وأمناء أو أي اسم آخر من هذا القبيل. الوظائف هي أشق إنما هو الانتقاد العام الذي تثيره من أجل ذلك كان الناس يتحامون القيام مغرياً. الأحكام لا تنفذ على الفور وتصير الجمعية المدنية ليست أمكن وجوداً من دون تنفيذ الأحكام منها من دون إقامة العدل الذي يصدرها. بل يلزم القضائية. زد على هذا الوظائف التي ليست قضائية يمكن أن تأخذ على عاتقها التنفيذ فيها إلى حكام شبان. أما في اتهامات الحكام وهم قائمون بعملهم فينبغي وإن ما يضاعف الحقد هو أن توكل الإدانة والتنفيذ إلى أيد واحدة بعينها. وإن ما يصير دائماً إلى الأفراد أعيانهم. وشاهد ذلك في أثينا محكمة الأحد عشر فإن هذا الفصل بين الوظائف شيء حسن وإنه يجب تلك الوظيفة التي التكليف بكل ما أوتوا من قوة، هؤلاء أولى بهم أن يحرسوا من أن توكل إليهم حراسة غيرهم فمن المهم إذاً أن حيث تكون الشبيبة وحراس المدينة منظمين تنظيماً عسكرياً، إلى وظائف متعددة أن تقوم كل بدورها بهذه الخدم الشاقة. هي ثم تجيء بعد ذلك وظائف أخرى ليست أقل من الأولى من حيث إنها لا غير أنها من طبقة أعلى لأنها تقتضي أهلية قد اختبرت وأن مناطها تلك هي التي تختص بالدفاع عن الدولة وبالأعمال الحربية والأسوار وتعهدها. فينبغي تسجيل أسماء

Summarized by © lakhasly.com

المواطنين وتوزيعهم على الهيئات ففي المدن الصغيرة موظف واحد يكفي لكل هذه الأمور. الحكام الذين يشغلون هذه الوظائف يسمون قواداً أو وزراء الحرب. زد على هذا أنه إذا كان للدولة فرسان ورجالة ثقيلة ورجالة خفيفة ورماة وبحارة كان بل على حسب تقاسيم تلك الوظائف الأولى رؤساء السفن ورؤساء الكتائب كل هذه الوظائف هي فروع للإدارة الحربية التي تشتمل على كل التفاريق التي أبنتها آنفاً. ١٠ ـ بعض الوظائف بل ربما يقال كلها التي تتصرف في الأموال العامة يجب يشغلونها تارة مراقبين وتارة فاحصين أو محققين أو عمال الخزانة. سيد، وفي الواقع لا بد من موظفين مختصين يدعون هذا السيد ليجتمع في هيئة وهؤلاء يسمون تارة الوكلاء المحضرون لأنهم يحضرون للمداولات وتارة شيوخاً خصوصاً في الدول التي للشعب فيها الحكم الفصل. ـ بقي أيضاً أمر العناية به تخالف السابقات كلها وهو هذا الذي ينبغي أن يرعون حفظ المعابد وترميمها والأشياء الأخر المخصصة للآلهة. فتارة يكون المنصب موحداً وهذا هو الجاري عادة في الدول الصغيرة. على عدة وظائف مستقلة عن الكهنوت وموكولة إلى القائمين بالأعياد المقدسة ومفتشي المعابد وخزنة الإيرادات المقدسة. ثم يأتي بعد هذا المنصب المنفصل تماماً الذي إليه توكل رعاية جميع القرابين العامة التي لا يسند القانون البتة أمرها ١٢ ـ والخلاصة أنه يمكن أن يقال إن المناصب التي لا غنى ، للدولة عنها هي تلك التي تختص بالعبادة وبالحرب وبتقرير الضرائب وبالنفقات العامة وبالأسواق وبشرطة المدينة وبالمرافئ

Summarized by © lakhasly.com